

والشافي حاصل الصور هما ان تكون كبره او صغيره
 وكل منهما اما الزينة او الخلة او بعضها الزينة وبعضها الخلة
 ففي سنة صور صورتان محتملتان وهي الكبره كليا
 لزينة او بعضها الزينة وبعضها الخلة لانها انما هي الخلة
 ولم يتجزئ عن الزينة صارا مجموعا كانه للزينة والثالثة الكراهة
 فيها وهي الصغيرة للخلة وتكره في الثلاثة الباقية وهي
 الصغيرة كليا للزينة او بعضها للزينة وبعضها للخلة والكبره
 كليا للخلة واصل الصمد ما يعلى به خلق الازنا والارادتها
 الا انهم وان استوعب غالب الازنا فان لم يزل الزيد حرم
 الزايد فقط ان عمه العرف كبره والا فليس حكمه حبه
 كبره توسع اليتعالمقن المباح ينصب حبه على المفعول
 المطلق اذا كثر ما يتركه مصدر وهو المحدث الحارث على الفعل
 واما هذا فهو اسم عين لان الضمه هي الصفة التي اصلي بها
 الازنا الموم حرم استعماله سلت عن نفس الفعل
 الذي هو المصيب فيلزم مطلقا كالتوبة او يفرق
 بالانفرد من تقدمه عرفه التوبة مطلقا بانه امانة
 حال واعل الثاني اقرب اسم على مح ع ش على م
 نعمة الخلة المراد بالخلة قطع الاصل لا العجز عن غير
 الذهب والفضة لان العجز عن غيرهما يبيح استعمالهما هو
 موصوفين فذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم واشترك
 الفتح فذبح الفتح من مراكب الضر من الله ثم انما
 ذبحهم وروي عن الحارثي انه رآه بالصدقة وشرب منه
 قال وهو قد حبه عن نفسه صار بعض الميم النون
 وهو

وهو الخال من العود وهو حشيش طيب الرائحة ويقال اصله
 من الابل ولونه ليل الى الصفرة وكان مطا ولا طول او قصر
 منه عمقه كما ذكره الرازي والطبري من قول الله اي شد
 بخط فضة ان الضمة كانت صفيرة ومعلوم انها طيبها في
 فنده صورة الاباحه قال سيم وتونع في هذا الديل
 ما لم يثبت انه علم الصلاة واللام شرب في هذا
 الفتح وهو سلسل بالفضة وانما روي هذا الفتح
 عنه اش ولم يذكره اجماعا سكونا ونص عليه الرازي
 ايضا هو وقول ما ذكره سم بقوله لم يثبت ان حرم
 بما ذكره الله هنا يقول قال الله لقد سقت رسول الله
 في هذا الفتح والظان الاشارة عاديه الى الازنا الضمة التي هو
 عليها وانما العودها اليرموق قطع الظاهر صفة خلاف الظم
 فلا يعرب عليه فقامل ونقل ابن سيرين انه كان في فحطه
 من حديد فاراد النبي ان يجعل مكانها حلقه من ذهب او فضة
 فقال لا يوجد حانه لا يفرق شيئا وضمه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فتركها وكلها وبعضها الزينة فان كانت حاجة فلا
 كراهة حاجة وشمل الضمة للخلة ما لم يعمت جميع الازنا
 وهو كذلك والقول بانها لا تنعمت منه ممنوع فالواجب
 في الازنا ضبان صفار الزينة فان كان المجموع قدر ضمة كبر
 حرض ومن الضمة مساقير الفتح والبصير مجري فها
 التفصيل الحاج وضمة موضع الاستعمال تكشف الازنا
 والظمان الفارة مقلوبه اي وضمة غير موضع الاستعمال
 كضمة موضع الاستعمال لئن ضمة غير موضع الاستعمال
 هي التي يتوهم فيها جوازها لما يرد ذلك تقليل شيئا

